المحاضرة 03 :

العلاقات الاقتصادية بين إيالة الجزائروفرنسا خلال العصر الحديث 1518-1830م

1- الامتيازات التجارية :

كانت التجارة تمثل جانبا بارزا في العلاقات الفرنسية الجزائرية إذ تعتبر الوجه الآخر لهذه العلاقات السياسية ، حيث أنها لم تسجل تواجدا دائما إلا عند منتصف القرن السادس عشر مع ظهور المملكة الفرنسية الحديثة و التي سعت بطبيعة الحال لإقامة دولة مركزية تحكم جميع الأقاليم الفرنسية ، قيام الدولة الجزائرية الحديثة ، من جهة و من جهة أخرى أدى بهذه العلاقات الى الاهتزازا مثلما حدث في العلاقات السياسية طوال القرن السابع عشر .

2-الامتيازات التجارية قبل سنة 1790 :

إن الترابط الذي كان بين المجالين السياسي و التجاري يمثل عنصرا ثابتا في العلاقات بين الجانبين على امتداد الفترة الحديثة كلها، فما من معاهدة يبرمها البلدان ، إلا و يتلوها اتفاق حول التجارة و استغلال الامتيازات الإفريقية على وجه الخصوص ، على الرغم من محاولة الجزائر الفصل بين المجالين ، عن طريق منح ضمانات و تسهيلات للفرنسيين بوجه عام ، غير أن هذه المساعي لم تفلح لان كل قطيعة تحدث ينجم عنها انسحاب التجار الفرنسيين من البلاد ، و تعطل استغلال الالتزام.

يجب أن نميز هنا أن العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية تنحصر في مجالين .

الأول : العلاقات التجارية العامة التي تخص تجارة التصدير و الاستيراد وأمور التعريفة الجمركية و الرسوم المختلفة الأخرى ، و حقوق الرعايا وواجباتهم في كلا البلدين و هذا في إطار المعاهدات السياسية .

الثاني : خاص بالحقوق وواجبات التجار القائمين على استغلال الامتياز ، سواءا تعلق بصيد المرجان أو حتى احتكار تصدير بعض السلع الذي يمثل نشاطا مكملا لنشاط الأول .

تعود جذور الامتيازات التجارية إلى الاتفاق العثماني الفرنسي سنة 1535 الذي بمقتضاه منح السلطان سليمان القانوني امتيازات تجارية واسعة للفرنسيين من بينها الترخيص لهم بصيد المرجان و منذ عام 1561 في القالة، أطلق عليه اسم باستيون فرنسا ، و في سنة 1628 سجلت فيها البداية العملية لاستغلال هذا الامتياز بكيفية منظمة.

ربما كان في نية الفرنسيين بإنشاء و تشييد هذا الحصن يسمح لهم بالدفاع عن ادعاءاتهم فانه ليس للحكومة الجزائرية أن تتدخل في هذا الامتياز، ما داموا حصلوا عليه من السلطان العثماني نفسه، خاصة و أن علاقتكم كانت جيدة مع القسطنطينية.

رفض الفرنسيون التعاقد مباشرة مع الجزائريين خلال القرن السابع عشر لاستغلال الالتزام مما أدى إلى منعهم من الاستقرار في المنطقة، و من جهة فان الجزائر بينت الطريق الواجب سلكه لكل من يستفيد من التجارة الجزائرية و مواردها، و هو التعاقد مباشرة، حيث وقعت الدولتين سبع اتفاقيات خاصة بالامتيازات الإفريقية خلال ذلك القرن.

3-الامتيازات التجارية في سنة 1679 :

لقد قام الجانبان بتوقيع معاهدات قامت بتحديد مراكز صيد المرجان التي اقتصرت على كل من الباستيون ، القالة القديمة ، و شمل الامتياز التجاري إلى جانب مراكز صيد المرجان إلى كل من سواحل جيجل و بجاية، و قامت السلطات الجزائرية بتقديم تسهيلات لتمكين أصحاب الامتياز من القيام بأعمالهم في ظروف جيدة ، و بهذا التزمت بمعاملة عمال الباستيون من غير الفرنسيين حتى و لو كانوا دولة معادية.

كما رخصت لهم شحن سفينتين من القمح لإرسالها إلى مرسيليا لغرض إعالة العائلات، ووضعت نوعا من الحصانة للبستيون و المراكز التابعة له ، و بالنسبة لهذه الأخيرة فقد قام بتقييد تحركاتها في المعاهدة التي أبرمت سنة 1679 بصدور السلطة المركزية بالعاصمة في هذا الاتجاه بالنسبة للسلع التي يشملها الاحتكار الممنوح للامتيازات الإفريقية في بداية الامتياز حدد بثلاث مواد هي : القمح الجلود – الصوف غير أن الاحتكار امتد عمليا على عهد " سانسون نابليون " و خلفه المباشرين .

و في سنة 1679 ضمت الشحوم الى المواد التي يشملها الاحتكار، كما كان يرخص للباستيون بتصدير كميا من زيت الزيتون ، الفول ، أما الحبوب و القمح فكانت في المقام الأول، و في مقابل هذه الامتيازات نصت الاتفاقات على قيام متعهدي الالتزام يدفع الإتاوة سنويا يطلق عليها اسم اللزمة.

4-الامتيازات التجارية في 1718 :

في 18 افريل 1718 ابرم اتفاق يقضي بفتح ميناء أمام تجار الباستيون ، كما نص في نفس الوقت على منع أية زيادة في المباني التابعة للالتزام في مدينة القالة ، و من اجل تحفيز متعهدي الالتزام عل توسيع نشاطهم في هذا القطاع إلى جانب عملية صيد المرجان قررت الحكومة تخفيض الرسوم الجمركية من عشرة إلى خمسة و إعادة الواردات و اثنين و نصف في المائة على الصادرات.

5-الامتيازات التجارية بعد سنة 1718 :

بعد سنوات قليلة تحولت الامتيازات الإفريقية لتصبح تحت إشراف شركة الهند مدة أربع و عشرين سنة في بداية 1719 بصفة دائمة غير ان هذه الأخيرة سوف تتخلى عن استغلال الامتيازات الإفريقية بعد سنوات قليلة.

و لقد تمكن الفرنسيون من إعطاء دفع قوي لنشاطات الالتزام ، سواءا بالنسبة لقطاع صيد المرجان او النشاط التجاري الذي سوف ينمو بصفة مطردة في إطار من الاستقرار و حسن التنظيم خاصة منذ سنة 1741 عندما تم تأسيس شركة إفريقيا الملكية بدعم من الحكومة من جهة، و الفرقة التجارية بمدينة

مرسيليا من جهة ثانية ، و قد سجلت الامتيازات الإفريقية على عهد شركة إفريقيا الملكية أزهى فترة و أكثرها ازدهارا في تاريخها.

6-الامتيازات التجارية بين سنتي 1790 1798 :

في يوم 21 جويلية 1791 صدر قانون يقضي بحل الغرفة التجارية بمدينة مرسيليا ، و هي الهيئة التي كانت المحرك الموجه لشركة إفريقيا الملكية ، و إذا كانت الجمعية التأسيسية قد ألقيت على هذه الأخيرة و هي الشركة الاحتكارية الوحيدة على ما يبدوا و التي لم يتم حلها بسبب المدى الاستراتيجي الهام الذي كانت تقوم به في تلك الظروف العسيرة و المتمثل في تموين مقاطعات جنوب فرنسا و تزويدها بالمواد المعاشية المختلفة و خاصة القمح .

مرت الامتيازات الإفريقية بظروف معينة ناجمة عن اندلاع الحرب في أوربا و يمتد لهيبها سنة بعد ذلك ليشمل البحار و المحيطات ، و بانضمام انجلترا إلى الائتلافية القارية المعادية لفرنسا ، فالصراع البحري الانجليزي الفرنسي في الحوض الغربي المتوسط وجه لنشاط الالتزام و المصالحة حيث أميتت بشكل شبه تام.

في المحادثات التي أجراها مبعوث الملك لويس السادس عشر إلى الجزائر لغرض تمديد معاهدة السلم المئوي ، في بداية سنة 1790 حاول هذا الأخير سير نوايا الحكومة الجزائرية، وفي يوم 23 من شهر جوان 1790 أضحى الطرفان اتفاقا يجدد مبلغ اللزمة الجديد على النحو التالي تلتزم شركة أفريقيا بدفع مبلغ 4500 قرش جزائري (ريال بوجو) كل شهرين للخزينة المركزية و مبلغ ثلاثة آلاف قرش سنويا .يوزع على ستة أقساط تدفع في نفس الآجال التي تدفع فيها إفادة الخزينة المركزية ، أي جعل نسبة الزيادة تقارب أربعة أضعاف ما كانت عليه و اقل بحوالي العشرين من المبلغ الذي كان الداي قد اشترطه في البداية.

ازداد الاحتياج للقمح الجزائري في فرنسا باندلاع الحرب و اتساع رقعتها بتشكيل الائتلافية الأولى ضد فرنسا في ربيع سنة 1793 و هو ما دفع السلطات الفرنسية إلى وضع حد للتوتر مع الجزائر، كما طلبت منها في نفس الوقت ، مساعدتها و تزويدها ببعض المواد منها الأسلحة و الخيول إلى جانب المنتوجات الزراعية المختلفة الأخرى ، و طلب القنصل فالير القيام بمساع لدى السلطات الجزائرية من اجل إقناعها بعدم التعرض لأية سفينة تكون محملة بالقمح تتجه نحو فرنسا مهما كانت جنسيتها .

ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا أصعب فترة عرفتها ، منذ بداية الثورة ، حرب عامة في مواجهة كل الدول الأوربية مجتمعة ، و حرب أهلية طاحنة تدور رحاها في مختلف مناطق البلاد خاصة في المقاطعات الغربية الى جانب الصراعات السياسية المليئة بالدماء داخل مؤسسات الجمهورية نفسها ، في هذه الظروف الصعبة التي بلغت ذروتها في الفترة ما بين شهري جوان 1793 إلى جويلية 1794 و التي انقطع فيها كل اتصال للقنصل من بلاده تمكن فاليير من الحصول على مساعدات و تسهيلات هامة لتموين بلاده بالمواد المعاشية، كما تمكن من استرداد امتيازات احتكار الشمع و الصوف ، زيت الزيتون.

و لم تتطور وضعية الامتيازات الإفريقية في إطارها الجديد عندما أصبحت مؤسسة تابعة للدولة تحت إشراف وزير الداخلية ، و أعوانها موظفون يتقاضون أجورا ثابتة ، بل ازدادت حالتها تدهور عندما أظهرت عجزا كاملا في الوفاء بالتزاماتها من خلال شراء السلع التي تحتكرها في شرق البلاد من المنتجين ، مما أدى إلى أضرار شديدة أدت الى حدوث اصطدامات بينهم و بين أعوان الوكالة ، مثل الذي حدث في مذبحة القل سنة 1796.

ومن جهة فان وضع الامتيازات الإفريقية لم يتحسن في إطار النظام الجديد الذي أصبحت عليه منذ شهر فبراير 1794 ، بل على العكس ، و حالتها تزداد ترديا سنة بعد أخرى فمراسلات موثق القنصلية "تسيليف" الذي تولى الإشراف على شؤونها ، تعكس بوضوح الوضعية الصحية التي آلت إليها الشركة عند بداية 1798 مما اضطرت إلى وقف جميع نشاطها بسبب نفاذ المال من عندها.

وفي ربيع 1802 أصدرت السلطات الفرنسية رخصا لصيادي المرجان من الكرسيكيين من دون أن تخطر السلطات الجزائرية، مما جعل هذه الأخيرة توقف عددا منهم و تصادر محاصيلهم ،كان هذا الإجراء احد الأسباب التي استغلها نابليون لإقفال الأزمة مع الجزائر في غضون صيف 1802 و بحلول صيف 1803 تكون قد انتهت للبدء في دفع اللزمة في آجالها لكل شهرين.

و منذ بداية شهر أوت 1806 اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات غير معهودة في الظروف العادية ضد صيادي المرجان في الامتيازات ، تمثلت هاته في الاستيلاء على كمية من المرجان في مقر الشركة قدرها القنصل تانفيل بمائة و أربعة و عشرين قنطارا (وزن مرسيليا)، وفي أواخر شهرديسمبر1806 استدعى الداي احمد باشا القنصل تانفيل ليبلغه ان الانجليز يعرضون مبلغ أربعين ألف قرش اسباني للحصول على حق استغلال الامتيازات الإفريقية و أن المبلغ الذي يطلبه هو ستين ألف قرش اسباني ، معلنا انه سيفضل الفرنسيين إذا عرضوا مبلغا يزيد عن الذي يقترحه الانجليز ، لم يكن مضطرا أن يقبل الفرنسيون دفع مثل هذا المبلغ نظرا للوضع المتردي الذي هو عليه ، و لم تنتظر السلطات الجزائرية طويلا رد الحكومة الفرنسية على مقترحاتها الأخيرة ، فبعد أيام قليلة من إبلاغ تانفيل بالعرض الانجليزي ، قررت سحب الامتيازات الإفريقية من أيدي الفرنسيين و منحها تحفيز في 02 جانفي 1807.

و في سنة 1808 استغل تانفيل التقارب المفاجئ الذي حدث بين القنصل و أقارب الداي احمد باشا ، و حاول احتكار الامتيازات الإفريقية من بين أيدي الانجليز و قد وفق في مسعاه و اقنع احمد باشا الذي حرر له عقدا مختوما من طرفه أعاد فيه الامتيازات الى فرنسا.

7-الالتزام من القطيعة إلى سنة 1807 :

توقف نشاط الامتيازات الإفريقية ، و تم اسر العمال البالغ عددهم 81 شخصا إلى جانب الطاقم الإداري المتكون من 15 فردا عند وصول عمال الالتزام إلى مدينة الجزائر، طلب الخز ناجي من موثق القنصلية أن يبلغ الفرنسيين ما تم حجزه في مراكز الامتيازات، أين تم استخلاص مبلغ إقساط اللزمة الخمسة التي لم تسدد للخزينة من المال الذي تم حجزه في مراكز الامتيازات.

شغل موضوع الامتيازات الإفريقية حيزا معتبرا من اهتمامات الطرف الفرنسي ، الذي سعى بكل ما لديه من جهد لتحقيق عدد من المكاسب في هذا المجال ، و تم التأكيد على هذا الاتفاق على إعادة الامتيازات الإفريقية لفرنسا بنفس الشروط التي كانت عليها قبل القطيعة ..و لم تتمكن الامتيازات الإفريقية من الانطلاقة في نشاطها بسبب التغيير الذي حدث في هيكلتها التنظيمية ، فقد قررت السلطات الفرنسية حل الوكالة الإفريقية ، و إعادة الحياة للشركة الإفريقية من جديد لتتولى استغلال الالتزام ، كم منحتها مساعدة مالية بمبلغ ثلاثمائة ألف فرنك ، إلى جانب قيامها بدفع مبلغ الإتاوة من خزينة الدولة ، لتخفيف عبئ الشركة في بداية طريقها .

وبعد القطيعة رد الالتزام الإفريقي إلى فرنسا و ذلك بسقوط نابليون ، و عودة أسرة آل بوربون للتربع من جديد على عرش فرنسا ، و هذا مثل فصلا جديدا في العلاقات بين البلدين ، فبالرغم من المشاكل التي كانت فيها العلاقات متوترة ، رغم كل هذا إلا أن فرنسا لم تصرف الاهتمام عن ملف العلاقات مع الجزائر، و قد عاد اهتمام الحكومة الفرنسية من جديد بمسالة الامتيازات التجارية، لكن بسبب الظروف التي عاشتها فرنسا خلال سنة 1814 و في منتصف سنة 1816 لم تكن ملائمة لمتابعة موضوع الامتيازات ، خاصة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين ، و بالفعل ففي بداية خريف 1814 ، حيث قررت الحكومة الجزائرية ترحيل القنصل تانفيل الذي لم تعد تصرفاته محتملة ، حيث بدأت مصالح الخارجية تراقب حساباته عند نهاية شهر ديسمبر 1813 أين قررت الجزائر ترحيله عن البلاد في شهر أفريل 1814 رغم استخلافه القنصل دوفال الذي لم يلتحق بمنصبه الا في نهاية شهر فبراير في سنة 1816.

فقام هذا القنصل الجديد بعقد اتفاقيات عديدة حول الالتزام و استغلاله ، و بقي الفرنسيون يستغلون هذا الالتزام في نهاية 1806 و لقد كانت هناك مصاعب وقفت في وجه الفرنسيين بإرجاع الامتيازات لأنها كانت بأيدي الانجليز و هم لم يقوموا بسحب و اخلال العقد المبرم لذا يمكنهم أن يتخذوه كذريعة لسحبها ضدهم، و قد كان بعض المسؤولين لم يرتاحوا من الانجليز من بينهم : الداي عمر باشا ، الحاج علي باشا ووزيره الأول و كذا وزير الخارجية .

ففي يوم 18 نوفمبر 1816 استدعى ترجمان القنصلية الفرنسية بمقر الحكومة ليسأل فيما إذا كان القنصل له صلاحيات عقد اتفاق بشان الالتزام ، و رد بالإيجاب ، و بدأت المفاوضات بين الطرفين و بدا دوفال في مختلف لقاءاته المتعددة يثبت فكرة كون الامتيازات لن تكون مفيدة للجزائر إلا إذا منحت لفرنسا ، من اجل مصالحها الشخصية و تنمية مواردها و الاستقرار السياسي لحكومتها.

و في يوم 14 مارس 1817 استدعى القنصل لمقابلة الداي ، ليعلن له انه جمع الديوان يوم أمس للتداول حول مسال الالتزام ، و هذا الأخير عبر عن رغبته في تفضيل فرنسا عن غيرها بالشروط التي كان الانجليز يستغلونه بها مع إضافة مبلغ ضئيل حدده الداي بثلاثة آلاف قرش اسباني و يبدو أن المساعي التي قامت بها فرنسا لدى الباب العالي للوساطة لدى الجزائر لم تسفر عن أية نتيجة ، و أن الحوادث التي اندلعت في الجزائر و التي أدت إلى مقتل الداي عمر باشا في 03 سبتمبر 1817 و تنصيب علي خوجة، اتاحت الفرصة للقنصل الانجليزي ماكدونالد للقيام بالمساعي لدى الداي الجديد لاسترداد الالتزام ، و هذا ما سبب قلقا

كبيرا لدى دوفال ، فطلب مقابلة الداي مبررا ذلك بالإجراء التقليدي المتعلق بالإقرار و تثبيت المعاهدات، و بالفعل فان قلق دوفال كان له ما يبرره فعندما عرض على الداي اقرار المعاهدات التي اصطحبها معه ، رد عليه هذا الأخير بأنه لا يزال مترددا و لن يمنح الالتزام.

و من خلال هذه المقابلة استفسر الداي علي خوجة عن حجم القوات الفرنسية الانجليزية و أعطى له دوفال رقما خياليا و بالنسبة للقوات البحرية الفرنسية ، مشيرا من جهة ان فرنسا تحتوي على إمكانيات بشرية يمكنها من تعبئة كل قواتها البحرية تعبئة فعلية ، عكس الانجليز الذين سيجدون صعوبة كبيرة في هذا الصدد، أنهى الداي المقابلة دون إقرار المعاهدات التي كانت هدف القنصل الفرنسي ، مما زاد في قلقه و انزعاجه لكن لقاءه مع هذا الأخير في يوم 14 سبتمبر 1817 طلب من الحاج التوسط لدى الداي ، خاصة و انه الوحيد من بين المسؤولين الذين يعرفون حقائق الموضوع فتفاوض معه لإجراء اتفاق في شهر مارس المنصرم ، على عهد الداي عمر باشا و قد وعده بإقناع علي خوجة بالاتفاق الواقع مع الداي.

التقى دوفال بالخز ناجي لتوضيح الموقف ، و خلال اللقاء احتد النقاش بين الرجلين، وأعلن القنصل ان الوعد بتقديم سفينة حربية ليس شرطا مثبتا في الاتفاق ، و بالتالي فان ما وقع هو إعادة العمل بترتيبات العقد المبرم سنة 1790 ، دون قيد وشرط و العودة إلى قاعدة مبنية للحقوق التاريخية لفرنسا في الامتيازات ، حيث لمح للخزناجي باستخدام القوة عند الضرورة من اجل إثبات حقهم المزعوم ، فقام الداي الجديد بإقرار و تثبيت هذا الاتفاق الجديد و صادق عليه ، فالتراجع عنها و إلغاؤه من شانه أن يلحق ضررا بسمعة الجزائر نفسها ، فرد الخزناجي على ادعاءات القنصل في حق فرنسا في الامتيازات بكونه ادعاء باطل لا يبنى على أي أساس و أن الاتفاق نفسه بفقد مشروعيته كونه غير واقعي بالنظر للتغيير الذي طرا على الوضعية الاقتصادية في مجملها .

لكن هذا اللقاء انتهى دون إن يسفر عن أية نتيجة ، و أن الطرفين كانا يتهيآن لتقديم تنازل من اجل الوصول الى اتفاق يرضي الجانبين ، فباريس رخصت لقنصلها بقبول إعادة المحل بالاتفاق الموقع مع عمر باشا ، إذا اضطرته الظروف لذلك ، و الجزائر من جهتها اختارت التعامل مع المشكلة بمرونة ، و تجنب المناوشات التي من شانها ان تؤدي الى اندلاع الأزمة بين البلدين في هذا الظرف غير الملائم بالنسبة لها.

ان الطريقة التي اختارتها الإدارة الجزائرية للتعامل مع هذه المشكلة ، بكيفية جعلتها تبقى معلقة على امتداد ما يقرب من سنتين و نصف لأنها لاعتبارات سياسية عامة ، و لأسباب تخص العلاقات الثنائية بين البلدين ، فانتزاع الالتزام من الفرنسيين سوف ينجم عنه تأزم العلاقات في الوقت الذي كانت فيه انجلترا ، تتزعم الدعوة الى تكوين تكتل معاد لدول المغرب البحرية ، و من جهة أخرى فالمفاوضات لتسوية مشكلة ديون التاجر بكري قريبة من نهايتها فالتأزم بين الجانبين يؤدي إلى توتر العلاقات و يؤثر في مسار هذه التسوية.

ففي أثناء التحضير لإرسال الهدية التقليدية إلى السلطان بمناسبة الداي الجديد ، طلبت السلطات من القنصل تسليم الإتاوة المستحقة من المرجان ، لكن القنصل نفى أن تكون فرنسا ملزمة بتقديم مثل هذه الإتاوة ، فنفى دوفال أن تكون فرنسا قد تعهدت بهذا الشيء ، مما اضطر المسؤول الجزائري الى تحويل

الموضوع لكاتب الدولة ، فقاموا باستعراض مختلف الترتيبات و مختلف المعاهدات الخاصة بالامتيازات التجارية ، فوجدوا أن معاهدة مارس 1817 نصت بالفعل على هذه الإتاوة ، و بتعليمات من الداي عمر باشا نفسه ، فرد عليه القنصل بان هذه المعاهدة لا وجود لها ، و تم إتلافها ، بناءا على ما أصدره الداي علي خوجة ، مما يجعله يشعر بحرج شديد فرد دوفال بخبث ، بأنه رد على مطالبة الداي بهذه الاتاوة انه لو كان المرجان متوفرا لما تردد بتسليمه له ، و لو تطلب الدفع من جيبه الخاص.

و عند نهاية سنة 1819 قررت السلطات الجزائرية إنهاء مشكلة الامتيازات ، إما بإبقائها بين أيدي الفرنسيين بشرط اتفاق 15 مارس 1817 آو سحبها منهم ، فعندما التقى القنصل بالداي أوضح هذا الأخير على فرنسا أن تختار إما الاحتفاظ بالالتزام بالشروط المبينة بالاتفاق الذي وقعه عمر باشا ، و ان تتخلى عنه ، و عندما قام دوفال بعرض أطروحته حول حقوق فرنسا التاريخية فيه وإرسال قوات لاحتلاله ، رد الياي حسين باشا "خذوه ان استطعتم ".

و في منتصف صيف 1820 قررت الحكومة الجزائرية ، حسم موضوع الامتيازات دون انتظار أرسلت تعليمات لباي قسنطينة بمنع الوكيل الفرنسي المقيم بمدينة عنابة من شراء المواد المحتكرة من طرف الالتزام ، كما اشعر دوفال بالقرار الذي اتخذ سحبه من الفرنسيين اذ لم يتم الوصول إلى للاتفاق المبرم في شهر مارس 1917 و في 29 جويلية 1820 وصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بإعادة العمل بهذا الاتفاق في مجمله ، مع تخفيض مبلغ الإعادة المقدر بمائتين و أربعين ألف فرنك بدل الثلاثمائة ألف فرنك ، ووافقت باريس على هذه التسوية من دون تردد ، و اعتبر دوفال انه حقق نجاحا كبيرا ، فجعل الداي يقر و يثبت كل المعاهدات السابقة الخاص بالالتزام.